البنك التونسي للتضامن

التقرير السّنوي

2013

البنك التونسي للتضامن

الشكل القانوني:	شركة خفية الاسم
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 845 537
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	pdg@bts.com.tn
تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
المدة:	99 سنة
السجل التجاري:	B1162031997
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
رأس المال:	40 000 000 دينار
السنة المحاسبية:	من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 65-2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 حول مؤسسات القرض
النظام الجبائي:	القانون العام

توزيـــع رأس المـــال

يتوزع رأس مال البنك إلى غاية 31 ديسمبر 2013 بين أسهم تخوّل حقوق تصويت كما يلي:

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	%
الدولة	1 550 200	15 502 000	38,7550
الأشخاص المعنويون العموميون	600 100	6 001 000	15,0025
الأشخاص المعنويون الخواص	252 200	2 522 000	6,3050
الأشخاص الطبيعيون (قطاع الخاص)	1 597 500	15 975 000	39,9375
المجموع	**4 000 000**	**40 000 000**	**100,0000**

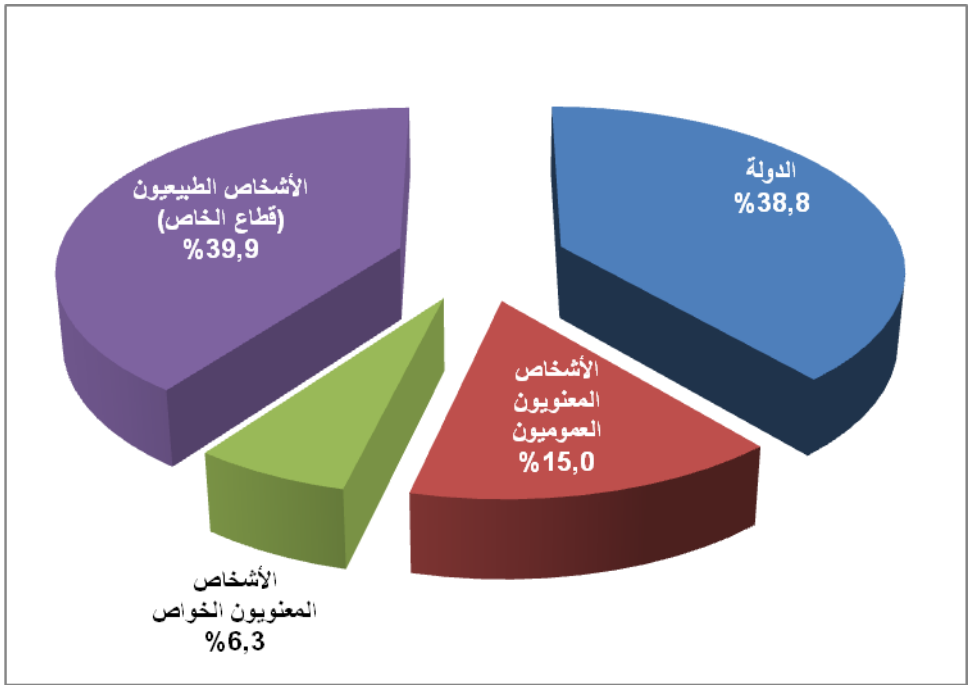

شروط حضور الجلسات العامة العادية: (الفصل عدد 35 من القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

تركيبة مجلس الإدارة

- **رئيس مجلس الإدارة :**

السيد محمد كعنيش

- **الأعضاء:**

السيدة آمال الزاوي

السيدة نجوى بالحاج

السيد عماد التركي

السيد رضا الخلفاوي

السيد التيجاني علجان

السيد رشيد الصغير

- **مراقب الدولة :**

السيد فيصل السطنبولي

- **مراقبا الحسابات:(لمدة ثلاث سنوات 2013-2014-2015)**

- مكتب "CHEKIR" لصاحبه السيد هشام الشقير؛

- مكتب "ACB" لصاحبه السيد زياد خديم الله.

الفـــهرس

1 - أبرز خصائص الظرف الاقتصادي الوطني 6
2- نشاط البنك 10
I. نشاط الإقراض 11
II. منظومة القروض الصغيرة 14
III. التمويل الإسلامي 14
IV. الإستخلاص 14
V. التعبئة المالية 16
3 - الموارد البشرية والتنظيم 17
I. الموارد البشرية 18
II. التنظيم 19
4 - الإعلام الخارجي والتعاون والآفاق المستقبلية للبنك 20
I. الإعلام الخارجي 21
II. التعاون والشراكة 21
5 - القوائم المالية لسنة 2013 22
I. الموازنة 23
II. التعهدات خارج الموازنة 24
III. قائمة النتائج 25
IV. قائمة التدفقات النقدية 26
V. تطور أهم المؤشرات المالية للبنك 27
6-تقريرا مراقبي الحسابات 35
I. التقرير العام 36
II. التقرير الخاص 41
7- قرارات الجلسة العامة العادية 41

1 -أبرز خصائص الظرف الاقتصادي الوطني

بلغت نسبة نمو النشاط الإقتصاد الوطني خلال سنة 2013 مستوى 2,6% مقابل3,6% سنة 2012 تبعا لإنخفاض الإنتاج الفلاحي وتباطؤ النشاط في قطاع الخدمات وخاصة السياحة وذلك على الرغم من التطور المسجل في الصناعات المعملية .

وفي جانب مواز، إنخفضت نسبة البطالة الجملية سنة 2013 حيث تراجعت إلى مستوى 15,3% في سنة 2013 مقابل 15,7% سنة 2012 ، كما تراجعت نسبة بطالة خريجي التعليم العالي مع بقائها في مستوى مرتفع ، أي 31,9% مقابل 33,5% سنة 2012.

1 ـ الفلاحة والصيد البحري :

بالتوازي مع الظروف المناخية الملائمة التي ميزت بداية الموسم الفلاحي 2013-2014 وقع تقدير المساحات المزروعة حبوبا بـ 1.471 ألف هكتار منها 91 ألف هكتار من المساحات السقوية مقابل 1.146 ألف و87 ألف هكتار ، على التوالي ، تم إنجازها خلال موسم 2012-2013.

وفيما يتعلق بقطاع تربية الماشية ، سجل قطاع الحليب في سنة 2013 نتائج إيجابية على صعيد إنتاج الحليب وتجميعه ، وقد إزدادت الكميات المنتجة من الحليب الطازج بنسبة 3% وتلك المجمّعة بـ 6,7% لتبلغ على التوالي 1.154 ألف طن و743,5 ألف طن، وهو ما أدى إلى إرتفاع معدل التجميع بـ 2,2 نقطة مائوية ليبلغ 64,6% في سنة 2013 . كما سجل إنتاج اللحوم خلال نفس السنة إنتعاشة بـ 2,4% مقابل 1,7%- في سنة 2012.

وفي المقابل ، فإن الإنتاج في قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك قد انخفض بنسبة 4,6% مقارنة بسنة 2012 .

أما بخصوص الميزان الغذائي مع الخارج ، فقد أقفل سنة 2013 بعجز تفاقم بنسبة 2,6% ليبلغ 1.113,6 مليون دينار وذلك على الرغم من ازدياد الصادرات بنسق أسرع من الواردات ، أي 17,7% و12,5% على التوالي. ومن جانبها ، ارتفعت بنسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 3,1 % لتبلغ 68,6% في سنة 2013 .

2 ـ النشاط الصناعي :

ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي بنفس النسق المسجل في السنة السابقة (+1,5%) ويعود هذا التطور إلى التحسن الطفيف لنسق الإنتاج في الصناعات المعملية (2%+ مقابل 0,9% في العام السابق) ، تبعا لإنتعاشة أهم الصناعات الموجهة للتصدير وخاصة الصناعات الميكانكية والكهربائية (1,3% مقابل 1,1%-) وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (3,2% مقابل 3,6%-) وفي المقابل، تم تسجيل تراجع في الصناعات غير المعملية (0,5%- مقابل 4,1%) يعود بالأساس إلى تقلص إنتاج قطاع الطاقة (1%- مقابل 3,7%) .

وعلى صعيد المبادلات التجارية مع الخارج ، ارتفعت صادرات الصناعات المعلمية غير الغذائية في سنة 2013 بنسق أسرع من العام السابق ، أي 6,8% مقابل 1,8% وقد شمل بالخصوص صادرات كل من الصناعات الميكانكية والكهربائية (6,7% مقابل 4,7% في سنة 2012) والنسيج والملابس (6,1 % مقابل 7,9%- السنة الماضية).

أما بالنسبة لصادرات قطاع الطاقة فقد سجلت تراجعا بنسبة 5,4% مقابل نمو بـ 21,9% في سنة 2012 وذلك بالخصوص جراء انخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام.

ومن جانبها ، عرفت الواردات ارتفاع بـ 5,8% مقابل 33,4% وهو ما أدى إلى تفاقم عجز ميزان الطاقة بنسبة 31,5% ليبلغ 2.569 مليون دينار وكذلك إلى تراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 7,4 نقاط مائوية لتبلغ 62,1% في سنة 2013.

3-تطور الأسعار

بلغت نسبة التضخم مستوى 6,1% على مجمل سنة 2013 مقابل 5,6% في سنة 2012. ويعود هذا التسارع إلى إزدياد أسعار المواد الغذائية والمشروبات (8% مقابل 7,5%) كما عرف التضخم الأساسي (دون إعتبار المواد الطازجة والمؤطرة)، من جانبه، تسارعا لنسق تطوره حيث بلغ 6,4% في سنة 2013 مقابل 5,4% في سنة 2012.

وحسب نظام تحديد الأسعار ، كان الإرتفاع أكثر حدة بالنسبة للمواد الحرة (7% في سنة 2013 مقابل نفس النسبة في سنة 2012) وخاصة المواد الغذائية (8,7% مقابل 9%) فيما بلغ إزدياد أسعار المواد المؤطرة مستوى 3,6% (مقابل 2,4% في سنة 2012).

4-السيولة المصرفية

تحسنت السيولة الهيكلية نسبيا خلال الربع الأخير من سنة 2013 بعد أن عرفت تدهورا ملحوظا خلال الثلاثي السابق. ويعود هذا التحسن بالخصوص إلى تخفيف الأثر النقدي المسلط في الآن ذاته من قبل الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول وصافي الأصول على الخارج.

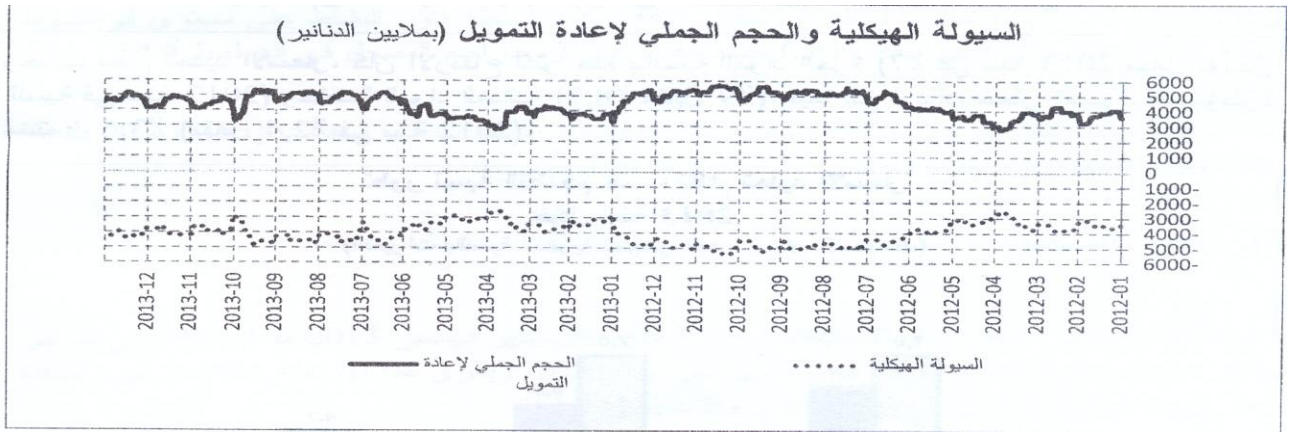

5-التشغيل

يقدر عدد السكان المشتغلين بـــ 3368,7 ألف نشاط مشتغل في موفى سنة 2013، كما يقدر عدد إحداثات الشغل لسنة 2013 زهاء 112,9 ألف موطن شغل مقابل 85,1 ألف خلال سنة 2012 .

أما على مستوى البطالة، فقد تراجعت نسبتها من 16,7% في موفى سنة 2012 إلى 15,3% في موفى سنة 2013 ، إلاّ أن جنس الإناث يمثل الحصة الأكبر (21,9% مقابل 12,8 للذكور في موفى سنة 2013) .

أما بخصوص حاملي الشهادات العليا ، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل منهم حوالي 242,3 ألف شخص وتقدّر بذلك نسبة البطالة بـــ 31,9% مقابل 33,2% في موفى سنة 2012 أي تراجعا بـ 1,3 نقطة مائوية .

2 - نشاط البنك

تـقـديـم

يمثل البنك بحكم إختصاصه في مجال تمويل المشاريع الصغرى إحدى الآليات البارزة والهامة التي يمكن الإعتماد عليها في الإسهام في معالجة مختلف التحديات التي تواجهها البلاد على مستوى التشغيل ودعم التنمية الجهوية والنهوض الإقتصادي والإجتماعي.

I. نشاط الإقراض

1. تمويل المشاريع الصغرى

تميزت سنة 2013 في مجال تمويل المشاريع الصغرى بإرتفاع ملحوظ على مستوى عدد المطالب الوافدة على البنك والمصادقات.

كما تميزت سنة 2013 بإستعادة نسق نشاط الإقراض في مجال تمويل المشاريع الصغرى ، حيث بلغ عدد المصادقات 9 947 قرض بمبلغ يناهز 103,357 م.د وبكلفة إستثمارات جملية تقدّر بـ 142,287 م.د مقابل 6016 قرض بمبلغ قروض يناهز 61,3 م.د وكلفة إستثمار بـ 85,6 م د خلال سنة 2012.

	2012	2013	نسبة التطور (%) 2013/2012
عدد المطالب الوافدة على البنك	13 806	15 973	+15,7
عدد المصادقات	6 016	9 947	+65,3
مبلغ القروض(م د)	61,3	103,357	+68,6
كلفة الإستثمارات (م د)	85,6	142,287	+66,2
الدفوعات (م د)	60,2	88,768	+47,4

ومن المؤمل أن تساهم القروض المسندة خلال سنة 2013 في إحداث حوالي 17 ألف موطن شغل.

وقد ساهم التحسن في نسق المصادقات (+65,3%) على نسق إنجاز القروض الذي سجل مستواه خلال سنة 2013 إرتفاعا ملحوظا مقارنة بنسبة 2012، حيث بلغ حجم دفوعات تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2013 ما يناهز 88,7 م د مقابل 60,2 م د سنة 2012.

وقد بلغ عدد المشاريع والقروض المنجزة خلال سنة 2013 زهاء 6 792 مشروع سوف تساهم في إحداث ما يزيد عن 12 ألف موطن شغل.

ويعود هذا التطور أساسا إلى العناصر التالية:

1- الشروع في تنفيذ بعض البرامج الخصوصية في إطار إتفاقيات شراكة مبرمة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل بتاريخ 23 ماي 2013؛

2- إيجاد آليات جديدة لمساعدة الحاصلين على الموافقات المبدئية للبنك على توفير التمويل الذاتي المطلوب؛

3- تحقيق إستقرار في إستعمال المنظومة المعلوماتية الجديدة في جوانبها المتعلقة أساسا بدراسة المشاريع وإنجاز وصرف القروض.

وبذلك تكون الحصيلة الإجمالية منذ إنطلاق نشاط البنك سنة 1998 إلى موفى سنة 2013 كما يلي :

عدد المصادقات : 137.616

المبلغ الإجمالي للقروض : 924,914 م.د

الكلفة الجملية للمشاريع : 1.279,937 م.د

ويبرز تحليل المصادقات على القروض لسنة 2013 ما يلي:

أ-التوزيع القطاعي للمشاريع الصغرى :

-يبرز التحليل القطاعي إستئثار قطاع الخدمات بنسبة (50%) من مجموع المصادقات مقابل 25% للمهن الصغرى و20% للصناعات التقليدية كما يبيّنه الجدول التالي:

2013			
القطاعات	عدد المصادقات	مبلغ القروض (م د)	النسبة
الفلاحة	514	6,514	%5
الصناعات التقليدية	1 991	6,261	%20
المهن الصغرى	2 482	34,092	%25
الخدمات	4 960	95,420	%50
المجموع	**9 947**	**142,287**	**%100**

التوزيع القطاعي للمشاريع الصغرى لسنة 2013

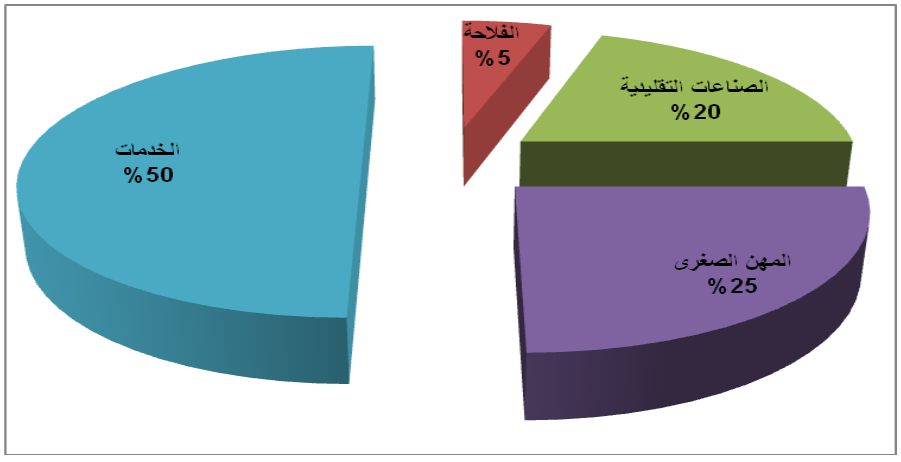

ب-التوزيع الجهوي للمشاريع الصغرى:

يبرز التوزيع الجهوي تراجعا في حصة الجهات الغربية من 37,5% خلال سنة 2012 إلى 35,8% سنة 2013 وذلك بسبب تراجع عدد المطالب الوافدة على البنك من هذه الجهات في حين سجلت كافة الولايات تطورا في عدد المصادقات خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

ت -توزيع المصادقات حسب المستوى التعليمي :

سجلت سنة 2013 إرتفاعا ملحوظا في حصة حاملي الشهادات العليا مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت 2 015 مصادقة بمبلغ يناهز 35,9 م د أي ما يمثل 20% من عدد المصادقات و 34% من حجم الإستثمارات مقابل 1 399 مصادقة بمبلغ يناهز 24,4 م د خلال سنة 2012 وذلك كما يبينه الرسم التالي:

تطور حصة حاملي شهادات التعليم العالي من المصادقات على القروض:

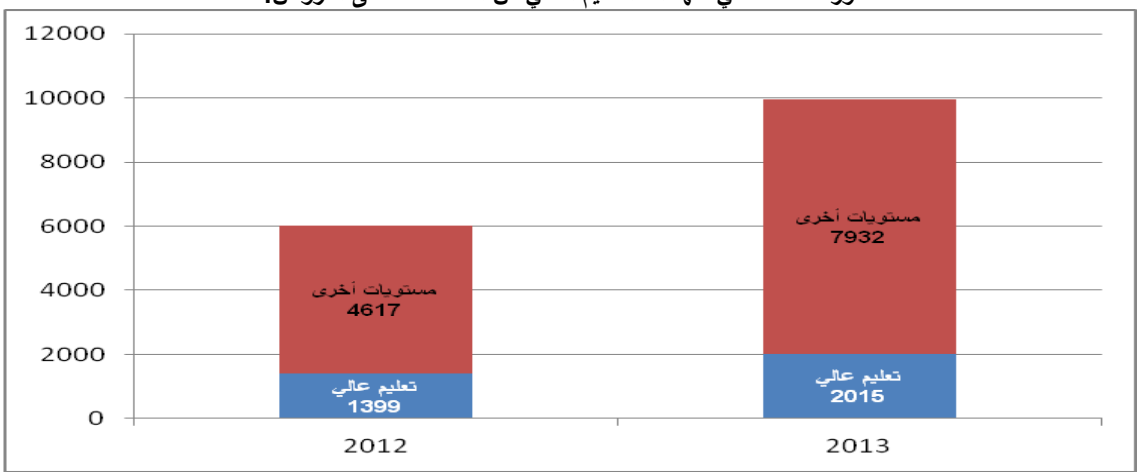

تطور حصة حاملي شهادات التعليم العالي من مبالغ القروض (م د):

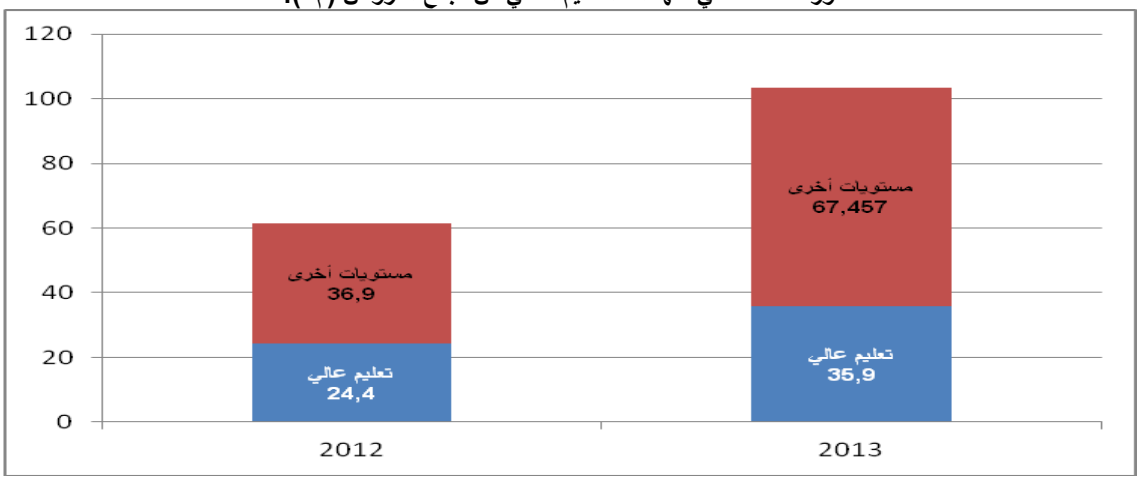

ث- توزيع القروض حسب النوع الإجتماعي :

سجلت حصة المرأة خلال سنة 2013 تطورا من 38 % من عدد القروض سنة 2012 إلى 39% خلال سنة 2013، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تشهد تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى.

المصادقات	سنة 2012		سنة 2013	
النوع الإجتماعي	العدد	%	العدد	%
الرّجل	3 743	62	6 097	61
المرأة	2 273	38	3 850	39
المجموع	**6016**	**100**	**9 947**	**100**

II - منظومة القروض الصغيرة:

في إطار تنفيذ مقتضيات التشريع الجديد المتعلق بالتمويل الأصغر وتبعا للتأخير في تنقيح القانون الخاص بهذا التشريع (المرسوم عدد 117 لسنة 2011) خلال سنة 2013 بما يسمح لجمعيات القروض الصغيرة بمواصلة نشاط إسناد القروض لمدة إضافية، وفي إنتظار إعادة هيكلتها وفق مقتضيات التشريع المذكور، فقد توقف نشاط إسناد القروض الصغيرة بالنسبة لكافة الجمعيات خلال سنة 2013، وقد أفرزت هذه الوضعية عديد الإشكاليات والصعوبات نتيجة عدم توّفر مداخيل لتغطية مصاريف التسيير والأجور وإحجام عديد الجمعيات عن تحويل مبالغ الإستخلاصات إلى البنك إلى جانب قيام البعض منها بإستعمال مبالغ الإستخلاصات لتغطية مصاريفها رغم المراسلات والتنابيه الموجهة إليها من قبل البنك في الغرض وإشعار وزارة الإشراف بذلك.

كما شهدت الأشهر الأخيرة من سنة 2013 إنطلاق الدراسة المتعلقة بتقييم وضبط آفاق منظومة القروض الصغيرة والممولة من قبل البنك الإفريقي للتنمية والإتحاد الأوروبي بمبلغ يقدّر بـ249 ألف أورو.

III - التمويل الإسلامي:

تم خلال سنة 2013 الشروع في تنفيذ برنامج دعم تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في شكل عقد مضاربة مقيدة مع الحكومة التونسية وذلك من خلال :

- تنظيم ورشة إنطلاق البرنامج (7و8 ماي 2013) ؛
- وضع خطة تنفيذية للبرنامج بدعم من بعثة البنك الإسلامي للتنمية؛
- وضع هياكل الحوكمة للبرنامج (مجلس أمناء، اللجان، وحدة تنفيذ البرنامج) ؛
- إعداد كراسات الشروط لإختيار المكاتب المختصة لمرافقة البنك في الإستشارات الفنية والتدريب والتدقيق والتنسيق الشرعي وإحالتها إلى البنك الإسلامي للتنمية لأخذ موافقته قصد إعتمادها.

VI– الإستخلاص :

سجل البنك في موفى سنة 2013 نسبة إستخلاص عامة بـ66,87% بالنسبة لجميع القروض التي يسندها البنك مقابل نسبة بـ64,9% في موفى السنة السابقة مسجلة تحسنا بـ 1,97 نقطة مائوية.

وقد بلغت الأقساط التي حل أجلها في موفى سنة 2013 ما قدره 796,653 م د والمبالغ المستخلصة ما قدره 532,747 مليون دينار.

1) قروض تمويل المشاريع الصغرى :

بلغ مجموع المبالغ التي حلّ أجل إستخلاصها خلال سنة 2013 حوالي 96,730 م.د موزعة كما يلي:

*أصل القرض : 82,812 م.د

* الفوائض : 13,918 م.د

- تقدر المبالغ المستخلصة خلال سنة 2013 بـ 62,479 م د أي نسبة إستخلاص بـ 64,6% مقابل 57,9% خلال سنة 2012،
- بلغت النسبة العامة للإستخلاص في موفى سنة 2013 ما قدره 64,61%.

ويتضح من خلال تحليل الإستخلاصات حسب أقدمية الديون أن الصنفين (3 و4) يمثلان الحلقة الأضعف على مستوى إستخلاصات البنك، وهو ما يتطلب وضع خطة خاصة في الغرض.

أما على المستوى القطاعي ، فقد سجل قطاع الخدمات أفضل نسبة إستخلاص في سنة 2013 في حدود 71,4% في حين سجل القطاع الفلاحي أضعف نسبة إستخلاص بـ 52,4 % .

2) قروض تمويل إقتناء الحاسوب العائلي:

بعد أن توقف البنك عن إسناد هذا الصنف من القروض منذ سنة 2011، تم تبعا لذلك تسجيل تقلص في المبالغ التي حل أجل خلاصها خلال سنة 2013 من 5,1م د في سنة 2012 إلى 1,9 م د في سنة 2013. كما سجلت أيضا المبالغ المستخلصة إنخفاض من 5,07 م د في سنة 2012 إلى 2,06 م د مما يجعل النسبة العامة للإستخلاص لهذه القروض تستقر في موفى سنة 2013 في حدود 89,53%.

وتتوزع المبالغ المستخلصة بعنوان قروض المشاريع الصغرى والحاسوب العائلي خلال سنتي 2012 و2013 كما يلي:

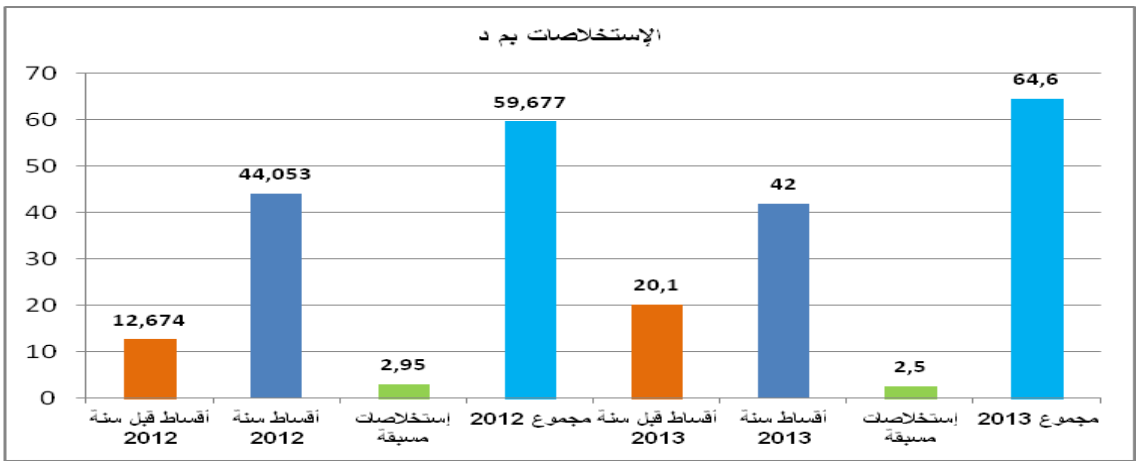

3) منظومة القروض الصغيرة:

تقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفى ديسمبر 2013 بـ 81,37% مقابل 83% في موفى سنة 2012.

يقدر حجم المبالغ المستخلصة خلال سنة 2013 بحوالي 29,268 م د مقابل 44,314 م د خلال سنة 2012 ويعزى التراجع النسبي في مبالغ الإستخلاصات إلى الصعوبات التي تواجهها الجمعيات جراء توقفها عن نشاط التمويل وغياب الموارد المالية اللازمة لمتابعة الإستخلاص.

V-التعبئة المالية:

تمكن البنك خلال سنة 2013 من تعبئة موارد مالية بشروط تفاضلية تزيد عن 240 م د، وقد تم سحب لمواجهة تعهدات البنك من التمويل ما قدره 104 م د.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

- إعتمادات سنوية من وزارة التكوين المهني والتشغيل (برامج عادية وخصوصية): 41 م د،
- البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي: 15 م دينار كوتي (تم سحب 5 م دينار كوتي (28 م د))،
- برنامج دعم تشغيل الشباب للبنك الإسلامي للتنمية: 50 م دولار أمريكي (في طور تنفيذ بناء القدرات قبل السحب)،
- إعتمادات على موارد الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى: 10 م د،
- إعتمادات بعنوان برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل لإسناد منح تمويل مشاريع صغرى: 10 م د،
- إعتماد الإنطلاق على موارد وزارة التنمية: 10 م د،
- منح إستثمار على موارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية: 3 م د،
- إعتمادات الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين للديوان الوطني للصناعات التقليدية: 2 م د.

3 - الموارد البشرية والتنظيم

I. الموارد البشرية

1. عدد الموظفين :

تراجع عدد موظفي البنك من 299 موظفا في موفى سنة 2012 إلى 292 موظفا في موفى ديسمبر 2013. ويعود هذا التراجع من ناحية إلى إحالات على التقاعد وإنهاء إلحاق بعض الإطارات لدى البنك من ناحية أخرى. ويتوزع موظفوا البنك كما يلي:

أ- حسب الصنف :

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	170	58
أعوان التسيير	38	13
أعوان التنفيذ	39	13
أعوان متعاقدون (في إطار إلغاء المناولة)	43	15
بقية الأعوان (في إطار الوضع على الذمة)	2	1
المجموع	**292**	**100**

ويحافظ البنك على نفس نسبة التأطير بالمقارنة مع السنة الماضية في حدود 58%. وهو مؤشر هام لمزيد تحسين خدمات ومردودية أنشطة البنك.

ب-حسب النوع الإجتماعي :

	العدد	النسبة (%)
رجال	165	57
نساء	127	43
المجموع	**292**	**100**

ت-حسب الفئة العمرية :

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	0	0
35-25 سنة	77	26
50-36 سنة	174	60
55-51 سنة	21	7
55 سنة ما فوق	20	7
المجموع	**292**	**100**

2- التكـويــن

قام البنك بأنشطة خاصة بالتكوين داخل المؤسسة أو خارجها في سبيل تحقيق الأهداف المتصلة بتطوير الكفاءات وتأهيل المهارات الفنية، وقد بلغ عدد المستفدين من هذه البرامج التكوينية 35 مستفيدا بمبلغ جملي يفوق 65 ألف دينار مقابل على التوالي 77 مستفيدا ومبلغ يفوق 77 ألف دينار خلال السنة الماضية.

2. الخدمات الإجتماعية لفائدة الأعوان :

فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي تم خلال سنة 2013 إسناد 20 قرضا على موارد صندوق الإعانة الإجتماعية وإنجاز عديد الأنشطة لفائدة منخرطي ودادية أعوان وموظفي البنك.

II. التنظيـم:

تـمّيزت سنة 2013 أساسا بـ :

1) تطوير النظام المعلوماتي بدعم البنية الأساسية من خلال تركيز قاعة حواسيب مركزية (salle serveurs) تستجيب للمواصفات والمعايير المعمول بها في هذا المجال ، و بتثبيت المنظومة المعلوماتية (Unib@nk) وتوسيع مجال إستغلالها بإقتناء 200 رخصة إستعمال جديدة . كما تم تدعيم أسطول حواسيب العمل بـ 73 حاسوب جديد.
2) الإنطلاق بداية من غرة سبتمبر 2013 في التطبيق التدريجي والفعلي للهيكل التنظيمي للبنك وذلك لإضفاء النجاعة اللازمة لإنجاز الإستحقاقات
3) إصدار منشور يتعلق بتفويضات صلوحيات إتخاذ قرارات التمويل، تم بمقتضاه دعم لا مركزية قرار التمويل بالنسبة للمشاريع التي لا يتجاوز مبلغ قروضها 10 آلاف دينار ، إلى جانب تركيز لجنة داخلية للقروض بالنسبة للقروض التي يتراوح مبلغها بين 30 أ.د و 100 أ.د،

4- الإعلام الخارجي والتعاون

I. الإعلام الخارجي

قام البنك خلال سنة 2013 بإنجاز دراسة لتقييم صورته لدى الحرفاء (bilan d'iamge) تهدف إلى تحديد تموقعه في مجال المشهد المالي التونسي من ناحية وضبط التوجهات لتحسين صورته الخارجية وإعداد خطة الإتصالات و السياسة الإشهارية إلخ. كما شارك البنك في عديد التظاهرات والمعارض الوطنية والجهوية.

II. التعاون والشراكة:

كما تميزت سنة 2013 بإبرام عديد إتفاقيات الشراكة ، نذكر منها بالخصوص :

- 4 إتفاقيات مع وزارة التكوين المهني والتشغيل منها إتفاقية إطارية و3 لإتفاقيات عقود برامج تمويل،
- إتفاقية مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية حول تمويل المشاريع الصغرى ضمن برنامج التنمية المندمجة ،
- إتفاقية حول تمويل إحداث موارد الرزق بالمناطق الجبلية والغابية بولايات الشمال الغربي مع ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي ،
- إبرام عديد الإتفاقيات حول توفير التمويل الذاتي للحاصلين على موافقات مبدئية للتمويل من قبل البنك (Britch gaz-storm- Fondation Suisse-Serept - سوق التنمية)،
- الإنخراط في برنامج إيزو ISO 26000 المؤسسة ذات المسؤولية الإجتماعية (Entreprise Sociétale) .

5 - القوائم المالية لسنة 2013

الموازنة

(بالألف دينار)

	2012-12-31	2013-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـــول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	7 860	3 120	-4 740	-60,3
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	19 029	113 942	94 913	498,7
مستحقات على الحرفاء	678 686	691 978	13 292	2,0
محفظة سندات االاستثمار	2 771	2 537	-234	-8,4
الأصول الثابتة	7 081	6 618	-463	-6,5
أصول أخرى	19 612	22 499	2 887	14,7
المجموع	**735 039**	**840 694**	**105 655**	**14,4**
الخصـوم والأموال الذاتية				
الخصـــوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	3 549	3 711	162	4,6
المؤسسات المالية والبنكية	1 197	1 047	-150	-12,5
ودائع وأموال الحرفاء	42 103	52 360	10 257	24,4
موارد خصوصية	630 107	725 622	95 515	15,2
خصوم أخرى	19 175	19 107	-68	-0,35
مجموع الخصوم	**696 131**	**801 847**	**105 716**	**15,2**
الأمـــوال الذاتيـــة				
رأس المال	40 000	40 000	-	-
الإحتياطات	3 963	4 021	58	1,5
أرباح مؤجلة	<2 239>	<5 054>	-2 815	-125,7
نتيجة الفترة	<2 816>	<120>	2 696	95,7
مجموع الأمـــوال الذاتيـــة	**38 908**	**38 847**	-61	-0,15
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**735 039**	**840 694**	**105 655**	**14,4**

التعهدات خارج الموازنة

(بالألف الدينار)

	2012-12-31	2013-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	84	641
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصـوم المحتملة	**84**	**641**
تعهدات التمويل المقدمة	28 143	68 226
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	695	695
مجموع التعهدات المقدمة	**28 838**	**68 921**
التعهدات التمويل المقبولة	31 900	30 588
ضمانات مقبولة	493 548	523 702
مجموع التعهدات المقبولة	**525 448**	**554 290**

قائمة النتائج

(بالألف دينار)

	2012-12-31	2013-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	**16 431**	**18 988**	**2 557**	**15,6**
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	13 603	16 199	2 596	19,1
عمليات مع البنوك	480	3 305	2 825	588,5
عمليات مع الحرفاء	13 123	12 894	-229	-1,75
ارباح متاتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	2	14	12	600,0
عمولات	2 826	2 775	-51	-1,8
أعباء الإستغلال البنكي	**<1 248>**	**<1 664>**	**416**	**33,3**
فوائد مدينة	<1 248>	<1 664>	416	33,3
خسارة على حافظة السندات والعمليات المالية	-	-	-	-
الناتج البنكي الصافي	**15 183**	**17 324**	**2 141**	**14,1**
مخصصات المدخرات	<4 788>	<3 713>	-1 075	-22,5
إيرادات إستغلال أخرى	133	18	-115	-86,5
الأجور	<9 406>	<9 652>	246	2,6
أعباء الإستغلال العامة	<3 070>	<3 211>	141	4,6
مخصصات الإستهلاكات	<849>	<848>	-1	-0,1
نتيجة الإستغلال	**<2 797>**	**<83>**	**2 714**	**97,0**
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى	<2>	1	3	150,0
الأداء على الشركات	<17>	<39>	+22	129,4
نتيجة الأنشطة العادية	**<2 816>**	**<120>**	**2 696**	**95,7**
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-	-	-	-
النتيجة الصافية	**<2 816>**	**<120>**	**2 696**	**95,7**
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	**<2 816>**	**<120>**	**2 696**	**95,7**

جدول التدفقات النقدية

	2012-12-31	2013-12-31
نشاط الاستغـــــلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	19 770	18 391
أعباء الإستغلال البنكي	<29>	<43>
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	<20 101>	<36 236>
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	<1 907>	1 177
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	<9 235>	<10 419>
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	<17 349>	24 315
الأداء على الشركات	<31>	<41>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	**<28 882>**	**<2 856>**
نشـــــاط الإستثمـــــار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	<549>	<386>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	**<549>**	**<386>**
نشـــاط التمويـــــــل		
تسديد ديون	<7 592>	<4 484>
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	61 694	98 377
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	**54 102**	**93 893**
تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية	24 671	90 651
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	<2 528>	22 143
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	**22 143**	**112 794**

تطور أهم المؤشرات المالية للبنك

أنعكس التحسن المسجل على مستوى نشاط البنك خلال سنة 2013 بشكل إيجابي على الوضعية المالية للبنك كما تبينه المؤشرات التالية:

(المبلغ الألف دينار)	2011	2012	2013
رأس المال	40 000	40 000	40 000
مجموع الموازنة	701 692	735 039	840 694
المستحقات الصافية على الحرفاء	667308	678 686	691 978
ودائع الحرفاء	57 421	42 103	52 360
الموارد الخصوصية	574 786	630 107	725 622
نتيجة الإستغلال	-3 807	-2 797	-82
النتيجة الصافية	-3 892	-2 816	-120
مجوع الأموال الذاتية بعد النتيجة	41 669	38 908	38 847
الناتج البنكي الصافي	13 745	15 183	17 324
العمولات	3 602	2 826	2 775
المدخرات والفوائد المخصصة	45 247	50 518	57 197
عدد الموظفين	257	299	292
عدد الفروع	25	25	25

مؤشرات البنية (Ratios de Structure)

	2011	2012	2013
مجموع الأموال الذاتية / مجموع الموازنة	%6,26	%5,29	**%4,62**
ودائع الحرفاء / مجموع الموازنة	%0,68	%5,73	**%6,23**
المستحقات على الحرفاء / مجموع الموازنة	%95,33	%92,33	**%82,31**

مؤشرات الإنتاجية (Ratios de productivité)

	2011	2012	2013
نفقات التسيير / الناتج البنكي الصافي	%86,77	%82,17	**%74,25**
العمولات الصافية / الأجور	%40,08	%30,04	**%28,75**
الأجور / الناتج البنكي الصافي	%65,38	%61,95	**%55,71**

سجل البنك نموا في حجم موازنته بنسبة 14,4% لتبلغ ما قيمته 840,694 مليون دينار (م د) في 31 ديسمبر 2013 مقابل 735,039 م د أواخر سنة 2012.

وفي هذا الإطار سجل بند المستحقات على الحرفاء الذي يمثل بمفرده 82,3% من أصول البنك تطورا بنسبة 2% في المقابل سجل بند الموارد الخصوصية الذي يستأثر بـ 86,3% من مجموع الموازنة نموا بنسبة 15,2%.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2013 ناتجا بنكيا صافيا بـ17,324 م د مسجلا بذلك تطورا بـنسبة 14,1% مقارنة بما حققه خلال سنة 2012. وبفضل تحسن الناتج البنكي الصافي والضغط على النفقات العامة، تراجعت النتيجة السلبية 2,816 م د خلال سنة 2012 إلى 120 أ د خلال سنة 2013.

الموارد

الأموال الذاتية:

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 38,847 م د في 31 ديسمبر 2013 مقابل 38,908 م.د سنة 2012. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (40 م د) وإحتياطـات قدرها 4,021 م د ونتائج سلبية مؤجلة بمبلغ 5,054 م د ونتيجة صافية سلبية لسنة 2013 في حدود 120 ألف دينار.

الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 801,846 م د في موفى سنة 2013 مقابل 696,131 م د في وفى سنة 2012، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية:

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2013 بـ95,515 م د إذ بلغت في موفى هذه السنة 725,622 م د مقابل 630,107 م د في موفى سنة 2012. وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

الموارد الداخلية	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	246,614	36,79%
الصندوق الوطني للتشغيل (21-21) لتمويل المشاريع الصغرى	173,100	25,83%
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بإعتبار منح الإستثمار	165,038	24,62%
البرامج الخصوصية للصندوق الوطني للتشغيل (21-21) لتمويل المشاريع الصغرى	21,000	3,13%
اعتماد من الدولة (26-26)	20,000	2,98%
خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية	10,888	1,62%
موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)	10,000	1,49%
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل (منح تمويل المشاريع الصغرى)	9,058	1,35%
خط اعتماد الانطلاق	5,000	0,75%
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	3,819	0,57%
برنامج التعاون التونسي البلجيكي	1,857	0,28%
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	1,99%
خط تمويل BRITCH GAZ	1,505	0,21%
خط تمويل ETAP AUTOFINANCEMENT	0,500	0,07%
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,06%
خط تمويل STORM	0,150	0,02

برامج أخرى للقروض الصغيرة	0,381	0,03
مجموع الموارد الداخلية (1)	**670,656**	**92,37%**
الموارد الخارجية		
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	52,155	7,23%
خط تمويل البنك الإسلامي للتنمية	2,810	0,40%
مجموع الموارد الخارجية (2)	**54,965**	**7,63%**
مجموع الموارد الخصوصية (1)+(2)	**725,621**	**100,0%**

ودائع وأموال الحرفاء

سجل رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك إرتفاعا بـ10,257 م د أي بنسبة 24,4% حيث بلغ في موفى سنة 2013 ما قدره52,360 م د منها 49,853 م د بعنوان الحسابات الخاصة بقروض تمويل المشاريع الصغرى والحاسوب العائلي.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إرتفعت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية في موفى سنة 2013 لتبلغ 3,711 م د مقابل 3,549 م د سنة 2012.

الخصوم الأخرى

إرتفع بند الخصوم الأخرى من 19,175 م د سنة 2012 ليبلغ 19,107 م د في موفى 2013 ، وهو يمثل أساسا تأمينات للدفع (6,378 م د) ورصيد حسابات ما بين الإدارات (5,145 م د) وأعباء إجتماعية للدفع (3,992 م د)...

الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 13,293 م د أي بنسبة 2% لترتفع من 678,686 م د في نهاية سنة 2012 إلى 691,978 م د في موفى سنة 2013. وهي مبوبة كما يلي:

البند	المبلغ (م د)
قروض متوسطة المدى	425,667
إعتمادات مسندة من ص و ن ص ت م ص	157,501
فوائد غير مستخلصة	29,427
القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	133,998
مدخرات على القروض	-28 ,377
فوائد مخصصة	-28,820
عمولات وفوائد دائنة على الحرفاء	2,582
المجموع	**691,978**

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة

انخفض مبلغ هذا البند من 7,860 م د سنة 2012 إلى 3,120 م د في 31 ديسمبر 2013.

مستحقات المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2013 تراجعا بنسبة 12,5% ليبلغ 1,047 م د مقابل 1,197 م د سنة 2012.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات 6,618 م د في موفى سنة 2013 مقابل 7,081 م د في نهاية سنة 2012.

محفظة المساهمات:

إنخفض المبلغ الصافي للمساهمات بـ234 أد أي من 2,771 م د سنة 2012 إلى 2,537 م د في 31 ديسمبر 2013 ويمثل هذا الإنخفاض مخصصات المدخرات لسنة 2013 خاصّة (مساهمة البنك في رأس مال الشركة الجهوية للتنمية والاستثمار التي بلغت المدخرات 350 ألف دينار في موفى 2013).

أصول أخرى:

إرتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 2,732 م د أي بنسبة بحوالي 13,9 % إذ بلغ 22,499م د في موفى سنة 2013 مقابل 19,612 م د في نهاية سنة 2012. ويمثل أساسا مستحقات بعنوان عمولات التصرف في خطوط التمويل ومبلغ في طور التسوية.

التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض والمساهمات المكتتبة ارتفاعا بنسبة 139% مقارنة بسنة 2012 حيث تقدر هذه التعهدات بـ68,921 م د في 31 ديسمبر 2013 مقابل 28,838 م د في 31 ديسمبر 2012.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 525,448 م د سنة 2012 إلى 554,290 م د في موفى سنة 2013. وهي تمثل بالخصوص الضمانات على القروض المقدمة من الصندوق الوطني للضمان(523,702 م د) والقروض المسندة على إعتمادات ميزانية الدولة (30,588 م د).

كما إرتفعت الخصوم المحتملة لتبلغ في موفى سنة 2013 ما قدره 641 أ د مقابل 84 ألف ينار في نهاية سنة 2012.

النتائج:

1- تطور الناتج البنكي الصافي

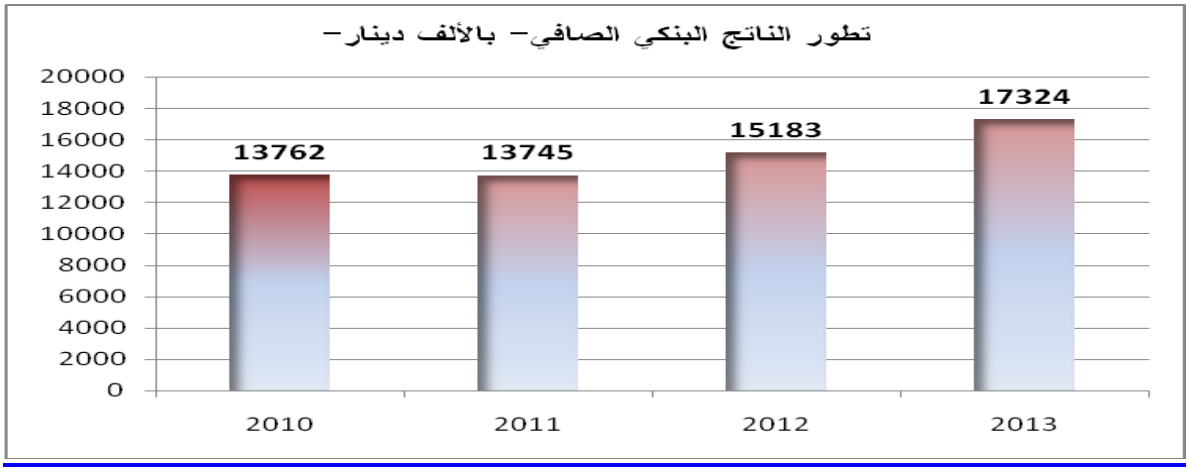

وتمثل المداخيل المتأتية من هامش الربح على الفوائد **%83,9** من الناتج البنكي الصافي خلال سنة 2013 وقد شهدت تطورا ملحوظا بنسبة تناهز 17,6% مقارنة بسنة 2012 .

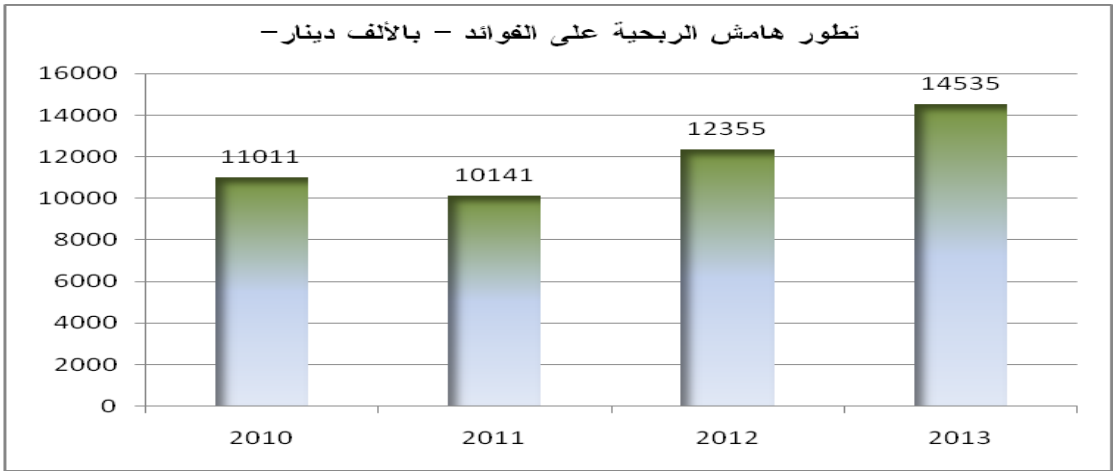

سجلت حصة العمولات من الناتج البنكي الصافي تراجعا من 18,6% خلال سنة 2012 إلى 16% سنة 2013 ، ويعود ذلك أساسا إلى عدم حصول البنك على عمولة التصرف في منظومة القروض الصغيرة بسبب توقف نشاط الجمعيات خلال سنة 2013 مع الإشارة إلى أن مبلغ هاته العمولة كانت في حدود 0,9 مليون دينار خلال سنة 2012 .

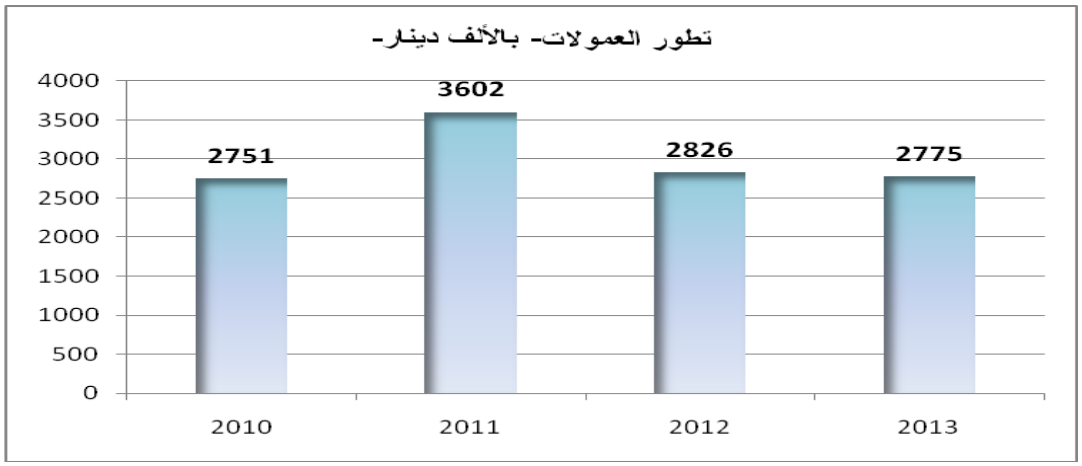

وفي المقابل شهدت عمولة الدراسة المتعلقة بتمويل المشاريع الصغرى تطورا ملحوظا بنسبة تناهز 45% مقارنة بسنة 2012 نتيجة الإرتفاع البارز في عدد المشاريع الممولة خلال سنة 2013 إلى حدود 10 آلاف قرض مقارنة بحوالي 6 آلاف قرض خلال سنة 2012 .

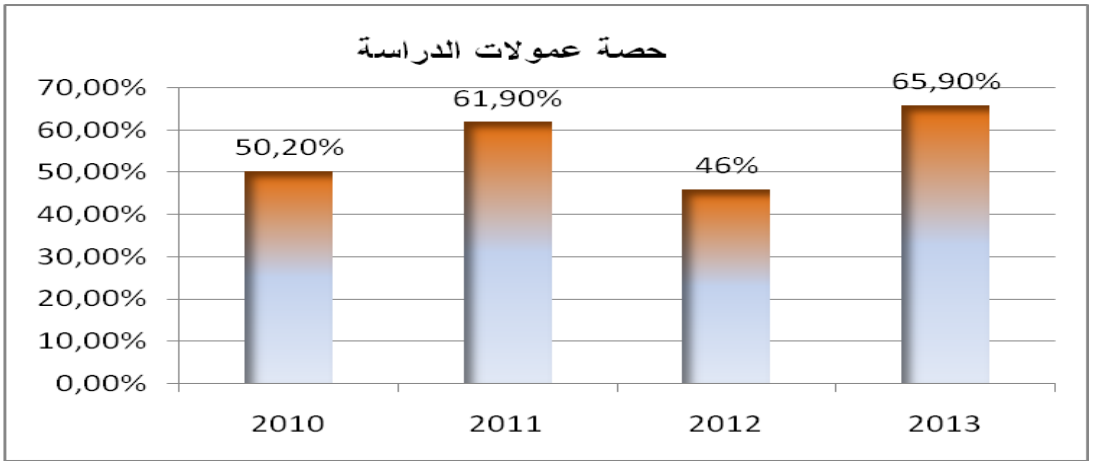

وارتفعت الإيرادات غير البنكية المتأتية من العمليات المالية ومن محفظة الأسهم بعد خصم الفوائد المدينة إلى 1,6 مليون دينار حتى موفى 2013، وتمثل حصتها من الناتج البنكي الصافي 9,56% .

هيكلة الناتج البنكي الصافي

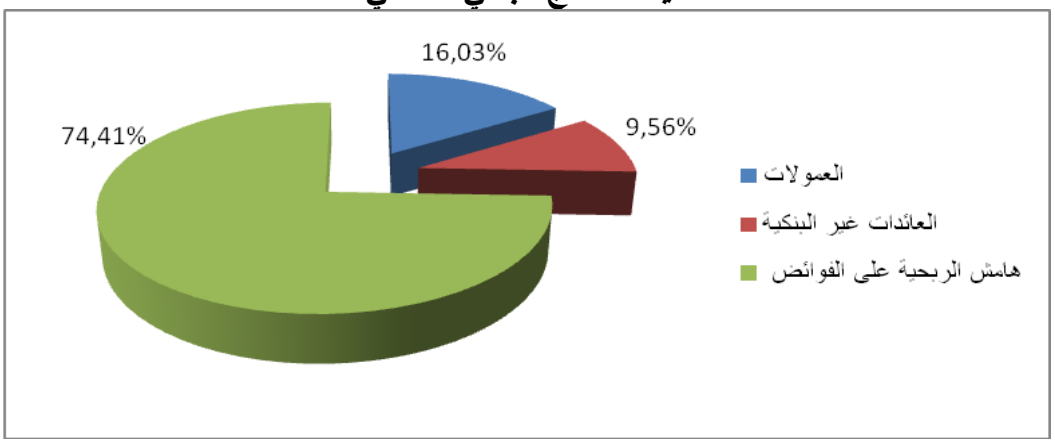

2 ـ النفقات العامة :

سجلت الأجور وأعباء الإستغلال العامة إرتفاعا طفيفا من 12,5 مليون دينار خلال سنة 2012 إلى 12,9 مليون دينار سنة 2013 .

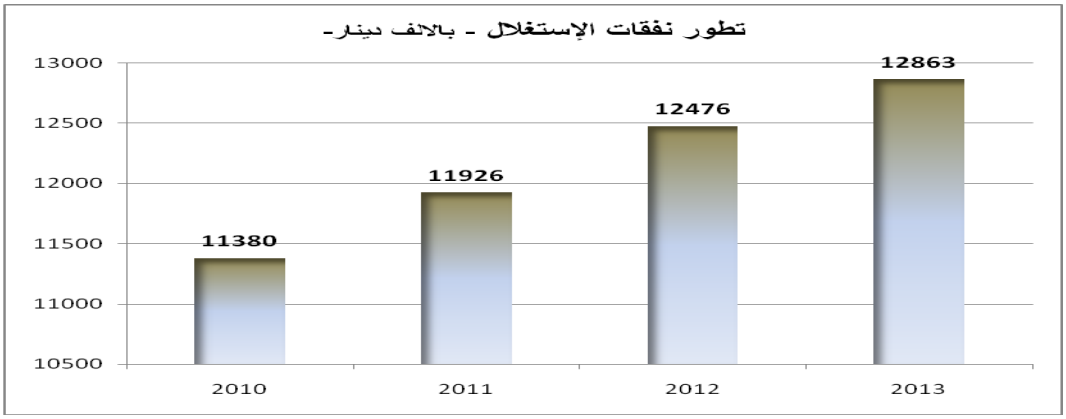

بلغت نسبة تغطية الأجور بالعمولات قرابة 28,6% خلال سنة 2013 مقابل 30% في سنة 2012 .

وتبعا لمستوى النفقات العامة فقد بلغ مؤشر الإستغلال في نهاية سنة 2013 (بدون إعتبار الإستهلاكات) ، 74,25% مقابل 82,17% في سنة 2012 مسجلا بذلك تطور إيجابيا بـ 8 نقاط.

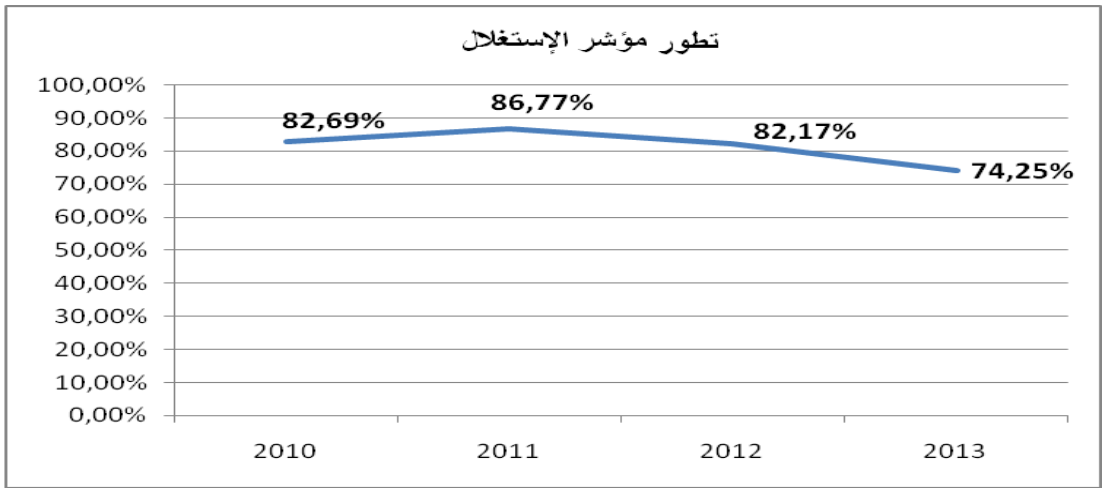

3 ـ نتيجة الإستغلال الخام :

تطورت نتيجة الإستغلال الخام من 2,8 مليون دينار خلال سنة 2012 إلى 4,4 مليون دينار خلال سنة 2013.

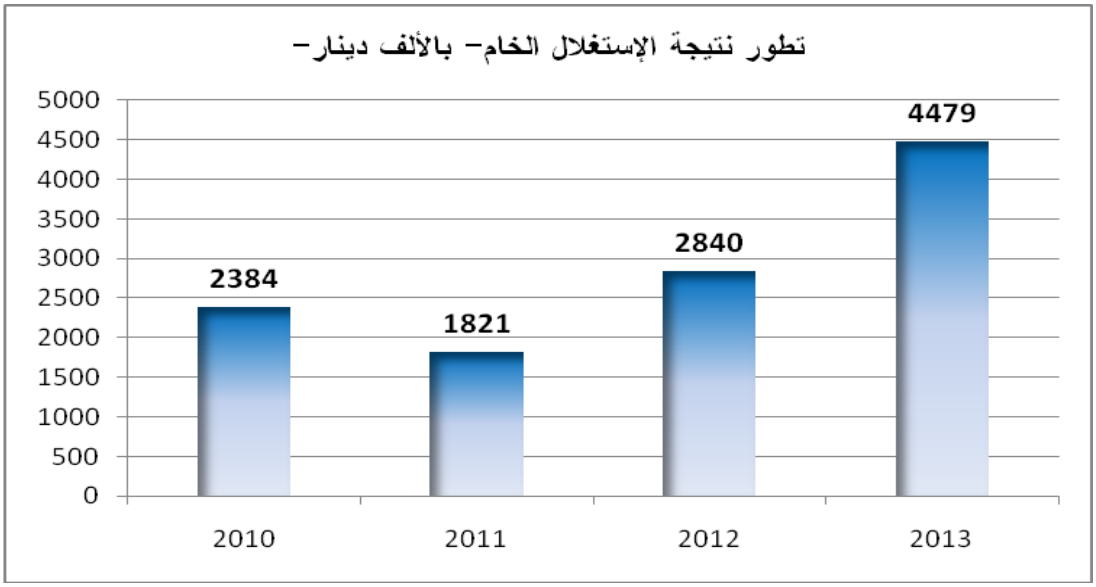

4 ـ النتيجة الصافية :

سجل البنك نتيجة صافية سلبية بـ 120 ألف دينار في سنة 2013 مقابل نتيجة سلبية بـ 2,816 مليون دينار سنة 2012 .

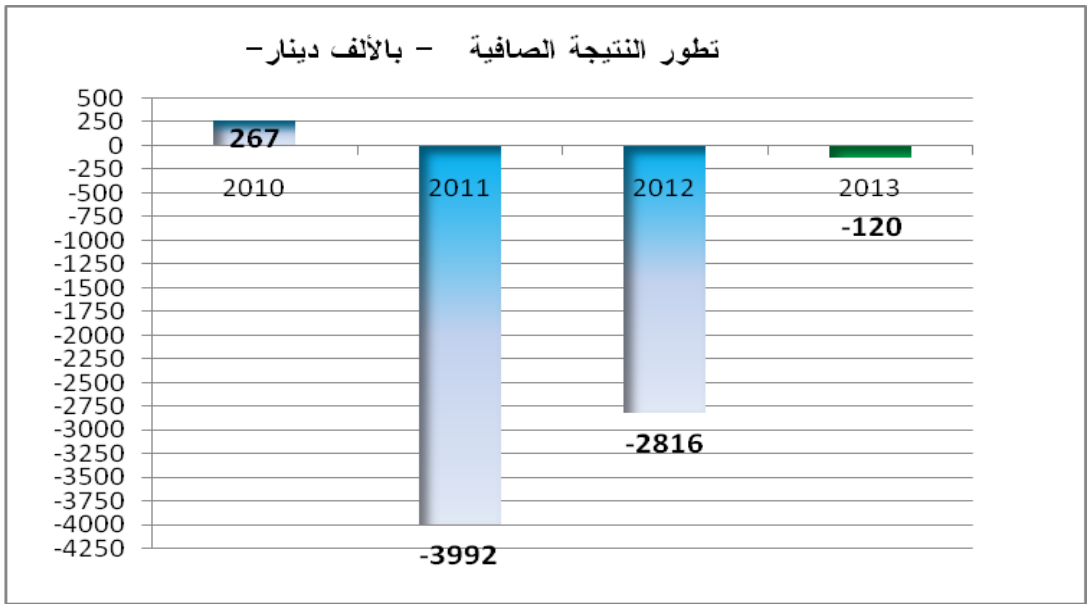

5 ـ متابعة مؤشرات المخاطر والتصرف الحذر

حافظ البنك على إحترام جميع المؤشرات الترتيبية للمراقبة الحذرة.

	31/12/2012	31/12/2013	الحد الأدنى القانوني
مؤشر السيولة	يفوق 100%	يفوق 100%	100%
مؤشر الملاءة	58%	39,6%	8%
مؤشر توزيع المخاطر			
- حرفاء ومخاطر تفوق 5% من الأموال الذاتية	لاشئ	لاشئ	
- حرفاء ذو مخاطر تفوق 15% من الأموال الذاتية	لاشئ	لاشئ	
- حرفاء ذو مخاطر تفوق 25% من الأموال الذاتية	لاشئ	لاشئ	

6 ـ حصيلة المؤشرات المالية :

تتمثل حصيلة النتائج المالية للبنك خلال الأربع سنوات الأخيرة في ما يلي :

(المبلغ بالألف دينار)	2010	2011	2012	2013
النشاط				
مجموع الموازنة	608 269	665 583	735 039	840 694
إيداعات الحرفاء	3 602	4 554	42 103	52 360
جاري القروض للحرفاء (1)	573 865	634 483	678 686	691 978
جاري القروض للحرفاء باستثناء الجمعيات التنموية	407 481	473 673	516 094	557 980
النتائج				
هامش الوساطة	11 011	10 141	12 355	14 535
حجم العمولات	2 751	3 602	2 826	2 775
الناتج المصرفي الصافي	13 762	13 745	15 183	17 324
النفقات العامة	11 380	11 926	12 476	12 863
النفقات الصافية	267	(3 892)	(2 816)	(120)
الأموال الذاتية	45 509	41 669	38 908	38 847
النسب المالية				
مردودية الأموال الذاتية	%0,59	%-9,3	%-7,2	%-0,3
مؤشر الإستغلال	%83	%87	%82	%74
العمولات / الأجور	%34,7	%40	%30	%28,75
الناتج الصافي/عدد الأعوان (أ.د)	52	53	51	59

(1) بما في ذلك القروض الصغيرة المسندة عن طريق الجمعيات (اتفاقية تمويل لفائدة الدولة).

6 -تقريرا مراقبي الحسابات
السنة المالية المختومة
في 31 ديسمبر 2013

التقرير العام

Audit & Consulting Business
More Than Quality...
Cabinet d'expertise comptable inscrite au tableau de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

Cabinet d'Expertise Comptable
Cabinet Hichem Cherif
Expert Comptable
Membre de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

Mesdames & Messieurs les Actionnaires de la
BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITE

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2013

En exécution de la mission de co-commissariat qui nous a été confiée par votre Etablissement, nous vous présentons notre rapport sur les états financiers de la Banque Tunisienne de Solidarité "BTS" arrêtés au 31 décembre 2013, tels qu'annexés au présent rapport, ainsi que notre rapport sur d'autres obligations légales et règlementaires.

Préambule

Suite aux modifications apportées aux états financiers par le Conseil d'Administration réuni le 06 Octobre 2014 pour tenir compte de l'exigence de la Banque Centrale de Tunisie, quant à la levée de l'une des réserves formulées par les co-commissaires comptes, un nouveau rapport est établi en date du 07 Octobre 2014 pour substituer le précédent rapport émis le 26 Août et publié le 08 Septembre 2014.

1 - Rapport Sur Les Etats Financiers

Nous avons effectué l'audit des états financiers ci-joints de la Banque Tunisienne de Solidarité "BTS", comprenant le bilan et l'état des engagements hors bilan arrêté au 31 décembre 2013, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi qu'un résumé des principales méthodes comptables et d'autres notes explicatives. Ces états financiers font ressortir un total bilan de 840.694 KDT y compris le résultat déficitaire de l'exercice s'élevant à 120 KDT.

2 - Responsabilité de la Direction Pour Les Etats Financiers

Les organes de Direction et d'Administration de la Banque sont responsables de l'établissement et de la présentation sincère des états financiers conformément au Système Comptable des Entreprises en Tunisie. Cette responsabilité comprend la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.
Le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

3 - Responsabilité des Commissaires Aux Comptes

Notre responsabilité est d'exprimer une opinion sur ces états financiers sur la base de notre audit. Nous avons effectué notre audit selon les normes professionnelles applicables en Tunisie. Ces normes requièrent de notre part de nous conformer aux règles d'éthique et de planifier et de réaliser l'audit en vue d'obtenir une assurance raisonnable que les états financiers ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit implique la mise en œuvre de procédures en vue de recueillir des éléments probants concernant les montants et les informations fournis dans les états financiers. Le choix des procédures relève du jugement de l'auditeur, et notamment de son évaluation des risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Dans l'évaluation de ces risques, l'auditeur prend en considération le contrôle interne de l'entité portant sur l'établissement et la présentation sincère des états financiers afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances. Un audit comporte également l'appréciation du caractère approprié des méthodes comptables retenues et du caractère raisonnable des estimations comptables faites par la Direction ainsi que la présentation des états financiers pris dans l'ensemble.

Nous estimons que les éléments probants recueillis sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion.

4 - Justification de l'Opinion Avec Réserves

Nos travaux ont été limités par :

4.1 - Suite à la mise en place par la "BTS" d'un nouveau système d'information exploité à partir de 2012, un écart compensé négatif de l'ordre de 3.378 KDT a été dégagé entre les soldes comptables des "Micros Projets" et des crédits "PC familial" d'une part et les données issues de la base de gestion injectée au système d'information et arrêté à cette date d'autres part

Cet écart compensé se détaille, au 31 décembre 2013, comme suit:

Nature de l'écart		Solde Comptable au 31/12/2011	Solde selon le nouveau système	Ecart en KDT
Engagement clients	Encours PC familial	15 589	11 824	3 765
	Encours microprojet	467 074	462 200	4 874
Avoirs clients	Comptes auxiliaires PCF	(3 292)	66	(3 358)
	Comptes auxiliaires MPJ	(15 699)	(7 040)	(8 659)
TOTAL		**463 672**	**467 050**	**(3 378)**

Par conséquent, l'apurement de ces écarts pourrait avoir un impact significatif sur les engagements de la banque et sur sa situation nette.

4.2 - Des insuffisances au niveau des procédures de justification et d'apurement des suspens de rapprochement des comptes courants postaux.

Ainsi qu'il a été donné en informations au niveau des notes 3.1 et 4.1, les rubriques "Caisse et avoirs auprès de la "BCT", "CCP" et "TGT" et "Banque centrale et CCP", les comptes courants postaux débiteurs et créditeurs dont les soldes respectifs, au terme de l'exercice audité, s'élèvent à 3.221 KDT et 3.673 KDT font apparaitre des suspens de rapprochement non justifiés et non apurés, en faveur et en défaveur de la Banque Tunisienne de Solidarité détaillés comme suit :

	Antérieur à 2013	2013	Total en KDT
Opérations financières non comptabilisées par la BTS			
Encaissements exécutés par la Poste et non comptabilisés	52 243	716	**52 959**
Décaissements exécutés par la Poste et non comptabilisés	2 615	708	**3 323**
Opérations Financières comptabilisées mais non exécutées par la Poste			
Encaissements comptabilisés sans figurés sur le relevé de la Poste	49 659	820	**50 479**
Décaissements comptabilisés sans figurés sur le relevé de la Poste	1 485	810	**2 295**

Ainsi, nous ne pouvons pas nous prononcer sur l'impact éventuel de la justification et de l'apurement de ces suspens sur les éléments des états financiers de la Banque.

4.3 - Absence d'un état de rapprochement pour le compte "STB - PC familial", au 31 décembre 2013, qui fait apparaître un solde comptable créditeur de 960 KDT contre un solde sur relevé bancaire de

l'ordre de 16 KDT, ne nous permet pas nous prononcer sur l'impact éventuel de la justification et de l'apurement de cet écart sur les éléments des états financiers de la Banque.

4.4 - La "BTS" n'a pas procédé à l'inventaire physique exhaustif de ses immobilisations qui s'élèvent en brut à 13 616 KDT. Par conséquent, nous ne sommes pas en mesure de certifier l'existence physique des immobilisations inscrites au bilan de la "BTS" ni d'estimer l'effet des ajustements sur les capitaux propres, qui le cas échéant, pourrait se révéler si l'inventaire a été réalisé et rapproché avec la comptabilité.

4.5 - Des insuffisances dans les procédures de contrôle et de justification comptable de certains comptes, dont principalement, certains comptes inter-siège, les comptes d'attente et de régularisation et les comptes d'assurance, qui n'ont pas été couverts totalement par des provisions pour risques de la part de la Banque ainsi que des insuffisances au niveau des procédures d'apurement des suspens antérieurs.

A cet effet, les opérations "Inter-Siège" renferment des soldes anciens non justifiés, débiteurs et créditeurs totalisant respectivement à 166 KDT et 5.145 KDT. De même, les comptes "d'Attente" et de "Régularisation" présentent au 31 décembre 2013 des anciens soldes débiteurs et créditeurs non justifiés de montants respectifs à 8.324 KDT et 217 KDT.

Par ailleurs, les comptes "d'Assurances et Assurances à Payer" actifs et passifs dégagent à la clôture de l'exercice, des soldes anciens débiteurs et créditeurs non justifiés s'élevant respectivement à 2.251 KDT et 5.129 KDT.

En attendant les résultats des travaux d'apurement des suspens liés à ces comptes, nous ne sommes pas en mesure d'établir que ces comptes ne contiennent pas d'anomalies significatives provenant d'erreurs ou d'opérations non autorisées, ni d'estimer l'effet des ajustements sur les capitaux propres de la banque, que les travaux d'apurement pourraient, le cas échéant, mettre en évidence.

5 - Opinion Avec Réserves

À notre avis, sous réserve des incidences des questions évoquées au paragraphe *"Justification de l'opinion"* des points de 4.1 à 4.5, les états financiers présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque Tunisienne de Solidarité au 31 décembre 2013, ainsi que sa performance financière et ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie.

6 - Observations

Sans remettre en cause l'opinion exprimée ci-dessus nous estimons utile d'attirer votre attention sur les points suivants :

6.1 - Le calcul conformément à l'annexe 3 de la circulaire des établissements de crédits n°91-24 des taux de la provision collective à appliquer par groupe homogène de créance a abouti à des taux nettement supérieurs aux taux minimum fixés par cette note. La Banque a opté par conséquent à l'application des taux minimums. Cette option a eu pour effet de réduire le montant de la provision collective comptabilisée.

6.2 - Durant l'exercice 2013, la banque a réglé les échéances des mois de juin et décembre, au titre de l'emprunt "BID" en se basant sur un échéancier non approuvé par l'Etat. Ainsi, la banque ne s'est pas conformée à toutes les dispositions de l'accord contractuel de l'emprunt "BID" et dont le non-respect a pour effet d'augmenter les charges financières comptabilisées.

6.3 - Le Conseil d'Administration de la Banque a arrêté en date du 06 Octobre 2014 de nouveaux états financiers, suite au retraitement comptable des intérêts encaissés sur les crédits recouvrés, revenant de droit à l'OFFICE NATIONAL DE L'ARTISANAT. L'opération de redressement tel que

détaillée au niveau des notes aux états financiers avait pour effet de porter le résultat net bénéficiaire de l'exercice d'un montant de 107 KDT à un résultat déficitaire de 120 KDT.

7 - Rapport Sur d'Autres Obligations Légales & Règlementaires

Nous avons procédé, conformément aux normes de la profession, aux vérifications spécifiques prévues par la loi.

7.1 - Sur la base de notre examen, nous n'avons pas d'observations à formuler sur la sincérité et la concordance avec les états financiers des informations d'ordre comptable données dans le rapport du Conseil d'Administration sur la gestion de l'exercice 2013.

7.2 - En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la société avec la réglementation en vigueur. Nous n'avons pas d'observations à formuler à ce sujet.

7.3 - Dans le cadre de notre audit, nous avons procédé à l'examen des procédures de contrôle interne relatives au traitement de l'information comptable et à la présentation des états financiers.

En application des dispositions de l'article 3 de la loi n°94-117 du 14 novembre 1994, tel que modifié par la loi n°2005-96 du 18 octobre 2005, nous signalons que notre examen a mis en évidence certaines insuffisances susceptibles d'impacter l'efficacité du système de contrôle interne ; elles concernent particulièrement le système d'information et les processus opérationnels connexes. Nous avons consigné ces insuffisances dans notre rapport d'évaluation du système de contrôle interne, qui fait partie intégrante du présent rapport, et les avons prises en considération lors de la conception des procédures d'audit.

7.4 - Nous avons procédé à l'appréciation des risques inhérents aux engagements de la clientèle de la "BTS" et à ses participations, conformément aux normes comptables applicables et aux dispositions légales et réglementaires, notamment celles énoncées par les circulaires de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24, 93-23, 99-04, 2001-12, 2013-04 et 2012-02.

Nous estimons, en conséquence, que les provisions constituées et les agios réservés par la "BTS" couvrent, au 31 décembre 2013, raisonnablement les risques inhérents aux engagements de sa clientèle et à ses participations.

Tunis, le 07 Octobre 2014

LES CO-COMMISSAIRES AUX COMPTES

ACB	**Cabinet**
Zied KHADIMALLAH	**Hichem CHEKIR**

Audit & Consulting Business
Société d'Expertise Comptable
inscrite au Tableau de l'Ordre
Rue Zerrad - A 24 - Les Berges du Lac II - Tunis
Tél : 71 : 198.056 - Fax : 71 : 198.031

Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Commissaire Aux Comptes Inscrit
Au Tableau de l'Ordre des Experts
Comptable de Tunisie

التقرير الخاص

Audit & Consulting Business
More Than Quality...
Cabinet d'expertise comptable inscrite au tableau de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

Cabinet d'Expertise Comptable
Cabinet Hichem Cherif
Expert Comptable
Membre de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie

Mesdames & Messieurs les Actionnaires de la
BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITE

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2013

En application des dispositions de l'article 29 de la loi n°65-2001 du 10 juillet 2001, relative aux établissements de crédit, et des articles 200 et suivants du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions et opérations visées par ces textes.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte, in fine, dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation ;

Conventions et opérations nouvellement réalisées (autres que les rémunérations des dirigeants)

La Banque Tunisienne de Solidarité a conclu le 23 mai 2013, une convention avec le ministère de formation professionnelle et de l'emploi pour le financement des petites entreprises. Il s'agit d'une convention de gestion pour compte sous forme de subvention.

Les principaux volumes réalisés au cours de l'exercice 2013 se détaillent comme suit :

- La "BTS" a encaissé un montant de 10.000 KDT au titre de la convention citée ci-dessus ;
- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion de cette ligne de financement allouées par l'Etat s'élève à 157 KDT.

Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures (autres que les rémunérations des dirigeants)

L'exécution des conventions conclues par la "BTS" pour la gestion de la ligne de financement des micro-crédits et celles pour la gestion des ressources "FOPNAPRAM" et "FOSDAP" se sont poursuivies.

Les principaux volumes réalisés au cours de l'exercice 2013 se détaillent ainsi :

- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion de la ligne de financement micro-crédits allouée par l'Etat s'élève à 22 KDT au titre des déblocages relatifs à l'exercice 2012 ;

- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion des ressources "FONAPRAM" allouées par l'Etat s'élève à 365 KDT ;

- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion des ressources "FOSDAP" allouées par l'Etat s'élève à 2 KDT.

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a pas avisés de l'existence, au titre de l'exercice 2013, de conventions entrant dans le cadre de celles prévues par lesdits articles.

Obligations et engagements de l'BTS envers ses dirigeants

1. La rémunération du Président Directeur Général "Monsieur Mohamed KAANICHE" nommé le 25 septembre 2012 est fixée conformément à l'arrêté de Monsieur le Président du gouvernement du 02 Août 2013 avec date d'effet le 25 Septembre 2012. Elle se compose de :

	(En KDT)
	P.D.G
Salaire de base mensuel	0,900
Indemnité de logement	0,200
Indemnité de gestion	0,350
Indemnité de représentation	1,580
Indemnité temporaire pour remboursement des frais de responsabilité	1,120
Indemnité complémentaire pour remboursement des frais de responsabilité	1,550
Un ensemble d'avantages en nature	
• Voiture de fonction (acquise en 2010 pour 69 KDT, amortie au cours de cet exercice à raison de)	13,880
• Bons d'essence	450-Litres par mois
• Frais de communications	2 000 pulsations par trimestre

2. La banque a accordé au Président Directeur Général deux crédits pour un montant total de 50 KDT avec un taux d'intérêt égale au TMM+2% (l'équivalent de 6.76%) sur une période de 5 ans. Ces deux crédits ont été approuvés par le comité exécutif de crédit en date du 1er Novembre 2013.

3. Le montant des jetons de présence à servir aux administrateurs a été fixé par décision de l'Assemblée Générale Ordinaire du 30 Novembre 2013 à 5 000 DT brut par administrateur. La charge supportée par la banque à ce titre s'élève à 36 500DT.

4. Les obligations et engagements de la Banque Tunisienne De Solidarité envers ses dirigeants et ses administrateurs, tels qu'ils ressortent des états financiers pour l'exercice clos le 31 Décembre 2013, se présentent comme suit en Dinar :

Nature de la rémunération	PDG		Administrateurs	
	Charges de l'exercice	Passif Au 31/12/2013(*)	Charges de l'exercice	Passif Au 31/12/2013
Avantages à court terme	113 217	10 831	36 500	108 000
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	-	-
Autres avantages à long terme	-	-	-	-
Indemnités de fin de contrat de travail	-	-	-	-
TOTAL	**113 217**	**10 831**	**36 500**	**108 000**

(*) Il s'agit des provisions pour congés payés au titre de l'exercice 2013.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués.

Tunis, le 07 Octobre 2014

LES CO-COMMISSAIRES AUX COMPTES

ACB
Audit & Consulting Business
Zied KHADIMALLAH
Société d'Expertise Comptable
Inscrite au Tableau de l'OECT

Cabinet
Hichem CHEKIR
Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Commissaire Aux Comptes Inscrit
Au Tableau de l'Ordre des Experts
Comptable de Tunisie

7 -قرارات الجلسة العامة العادية

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2014، إذ تسجل عدم إنعقادها في الآجال القانونية الخاصة بشركات المساهمة العامة، فإنها تصادق على هذا التأخير بإعتباره لا يسبب أي ضرر لمصالح المساهمين وتبرأ إبراءا تاما وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوصه.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2014 بعد إطلاعها علـى:

- تقريـر مجلس الإدارة والقوائم المالية المتعلقة بنشاط البنك المختوم في 31 ديسمبر 2013،
- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقريري مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2013 كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2013 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 29 من القانون 65 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات القرض.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسـة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2013.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الخامس:

تقرر الجلسة العامّة العادية، بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تخصيص نتيجة سنة 2013 على النّحو التّالي:

		المبلغ بالدينار
نتيجة الفترة	+	(120 126,920)
مجموع النتيجة المؤجلة في 31-12-2013	-	(4 205 111,614)
مجموع النتيجة قبل التخصيص في 31-12-2013	=	**(4 325 238,534)**
صندوق الإعانة والحيطة الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي)		-
إستهلاكات مؤجلة	-	(848 087,039)
النتائج المؤجلة في نهاية الفترة	=	**(3 477 151,495)**

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار السادس:

عملا بأحكام الفصل 17 من النّظام الأساسي للبنك، تصادق الجلسة العامّة العادية على تسمية أعضاء جدد بمجلس الإدارة الأتي ذكرهم:

- السيد رشيد الصغير ممثلا للدولة من وزارة الصناعة والطاقة؛
- السيد حبيب لحضيري عضو مستقل لتولي رئاسة اللجنة الدائمة للتدقيق؛
- السيد منصف كشو عضو مستقل لتولي رئاسة لجنة المخاطر.

و تنتهي مدتهم النيابية بانعقاد الجلسة العامة العدية التي ستنظر في حسابات سنة 2016.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار السابع:

تقرر الجلسة العامة العادية إسناد مكافآت حضور لفائدة أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم المتعلق بالسنة المالية 2013. وتحدد قيمتها بـ 5000 دينار لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية أصوات الحاضرين.

القرار الثامن:

تقرر الجلسة العامة العادية إسناد منح خصوصية إضافية كالآتي:

- 1000 دينار عن كل إجتماع لرئيس اللجنة الدائمة للتدقيق، ولا يتجاوز المبلغ السنوي لهذه المنح ستة آلاف (6000) دينار.
- 1000 دينار عن كل إجتماع لرئيس لجنة المخاطر، ولا يتجاوز المبلغ السنوي لهذه المنح ستة آلاف (6000) دينار.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار التاسع:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في الإقتراض من الخارج وفي إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 30 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2014.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار العاشر:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة لحامل مضمون أو نظير من محضر الجلسة ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.